

الصناديق الخيرية: «التنمية» تماطل في تحويلنا إلى جمعيات

السيد أحمد الوداعي أن ما تسعى إليه الوزارة هو مجرد كلام مسموع من قبل، إذ إنه يتركز بين فترة وأخرى في الوقت الذي تنتظر فيه الصناديق في المربع نفسه مع عدم قدرتها على التحرك في أية جهة أخرى.

وأضاف الوداعي «التنمية ترمي بالكرة في ملعب إدارة الشؤون القانونية على رغم ما ذكرته التنمية بشأن مضيها في اتجاه الصناديق نفسه إلا إن إدارة الشؤون القانونية تقف عكس الاتجاه (...) من المفترض أن تلخذ التنمية موقفاً لحل إشكالية هذه المسألة وخصوصاً أن جميع الجهات تسعى إلى التحرك خصوصاً بعد لقاء النواب مع الوزيرة، وذكر الوداعي أن «التنمية» هي التي تطلب الصناديق



جامعة لدى لقائها الصناديق الخيرية (الرشيفية)

نظامها الأساسي مع بعض التعديلات المطبقة عليه إلا أن الوزارة لم ترد عليه إلى الآن.

«مدينة حمد الخيري»
يستكر وقف عمل مجلس أمنائه

الوسط - فاطمة عبد الله

أكد الأمين العامي بصندوق مدينة حمد للعمل الخيري أحمد يوسف أن وزارة التنمية الاجتماعية أوقفت عمل مجلس أمناء الصندوق قبل أيام، وقررت تعيين مدير مؤقت للصندوق وذلك بحسب القرار رقم (22). وقال يوسف في حديثه إلى «الوسط» أمس: «إن المشكلة بدأت عندما استندت (التنمية) في إصدار قرارها على مارتين من النظام الأساسي في الصندوق وهي كل من المادة رقم 11 و 12، وأشار يوسف إلى أن المادة رقم 11 تنص على أنه على الصندوق تعيين مدقق من المكاتب المعتمدة في البحرين في الوقت الذي نصت فيه المادة رقم 12 على ضرورة أن يكون مجلس الأمناء من مؤسسي الصندوق».

واستكر يوسف هذا القرار مؤكداً أن توقيف عمل الصندوق في وفق بالمادة رقم 11 مخطط وتمت مراعاة وكيل «التنمية» وحيد القاسم ومراعاة وزيرة التنمية فاطمة البلوشي مرتين مع إخبار رئيس قسم التسجيل والإشهار سلطان حمادي بشأن اتفاق الصندوق مع إحدى مكاتب التدقيق وإرسال نسخة من الاتفاق مع المكتب وذلك في شهر أبريل / نيسان الماضي. وأوضح يوسف أن المادة رقم 12 التي تشترط أن يكون أعضاء مجلس أمناء الصندوق هم المؤسسون للصندوق تمثل شبهة قانونية، فمجلس أمناء جميع الصناديق الخيرية يكون منتخباً عن طريق الجمعية العمومية.

الوسط - فاطمة عبد الله

أكد عدد من الصناديق الخيرية الاجتماعية تماطل في إنتمام جمعيات خيرية وذلك بحسب أن تصبح إجراءات الصناديق الخيرية من جانبها، ذكر رئيس صناديق السيد علوي المحفوظ أن ما ذكره الاجتماعيات بشأن اتجاهها للتعديل لإنهاء قضية تحول الصناديق الخيرية إلى الجمعيات الخيرية المذكورين، إذ إن الوزارة لم توضح ستبعضها إلى الآن.

وأشار المحفوظ في حديثه إلى «إلا الوزارة لم تتحرك في السابق على ما على رغم أن الوكيل المساعد به الد القاسم أكد على لسان الوزيرة فاطمة عن «احتمال أن تصل إشكالية تصفية السلطة العليا» موضحاً أن الصناديق رد الوزارة بالمباعدة في تكملة إجراءاتها مخوفة بسبب عمليتها».

إن لفقدك لمحزونون

تتقدم دائرة شؤون المرأة بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية

بأحر التعازي والمواساة

إلى أسرة فقيدتنا الغالية

عضوة الدائرة كبرى علي جاسم ربيع

سائلين المولى عز وجل إن يتغمد الفقيدة بواسع

رحمته وان يسكنها فسيح جناته

وان يلهمنا جميعاً الصبر والسلوان

(إنا لله وإنا إليه راجعون)

«سمعنا أن الوزيرة البلوشي قالت في أحد القنوات الفضائية أن (...) كسالى ويشترطون العمل في المكاتب وهذا الأمر لا يجب السكوت عليه لأنه تصريح أحمق ولا يتناسب مع وزيرة لوزارة بهذا الحجم»

نواب جمعية الوفاق الوطني الإسلامية لم يتهاونوا في هذا الأمر بل وجهوا جهودهم في بحث قضايا العاطلين وعمل اجتماعات مستمرة مع العاطلين من جهة ومع الجهات المسؤولة من جهة أخرى، و آخر قرار لمجلس الوزراء بشأن دمج العاطلين في القطاع العام هو من أهم هذه التحركات إلا أن الوفاق والعاطلين ما زالوا ينتظرون إلى أين ستوجه هذه التوجيهات التي صدرت من قبل رئيس الوزراء.

وتستمر سلسلة المشاكل فالتنمية لديها مشاكل أخرى متعددة مع الصناديق الخيرية أيضاً، فلأول مره في العالم يحدث أن تقوم وزارة هدفها تقديم المساعدات والمعونات للأسر المحتاجة في وقف وتعطيل دور

الصناديق الخيرية. كل هذه المشاكل في الوزارة تشير إلى مؤشر خطير جداً وهو تردي الخدمات الاجتماعية وفضل الأهداف والمخطط الإيجابية التي رسمتها الوزارة منذ إنشائها، أما الأهداف التي وضعتها الوزارة بهدف إقصاء الآخرين وخلق روح التمييز والطائفية وعدم العدالة والمساواة فهي تسير بشكل ناجح جداً يساهم في تمزيق الوطن وتشثيت الجهود المبذولة من أجل الإصلاح وقتل روح الشباب المؤهل والمحمل بالشهادات الجامعية، فلسان حال كل عاطل يرى هذا الوضع الخطير في الوزارة يتساءل هل ستقدم الوزيرة استقالته أو سوف تنتظر حتى يتم استجوابها من قبل النواب في البرلمان؟

تهميشهم من قبل الوزارة قائلاً «مضى على تخرجي عام كامل من تخصص الخدمة الاجتماعية، ومعني الكثيرين مضى على تخرجهم أكثر من ٢ سنوات إلا أن وزارتي التنمية والتربية لم تبدي أي تحركات من أجل توظيف العاطلين» وصف التنمية بوزارة الطائفية والتمييز» تقوم الوزارة بأخذ خريجي الثانوية العامة و تلحقهم بدورات لمدة ما يقارب ٤ شهور ومن ثم تقوم بتوظيفهم، مع أن الوزارة في حاجة شديدة إلى خريجي الخدمة إلا أنهم لم يقبلوا طلبنا في بادئ الأمر ووجهونا للتقديم في المشروع الوطني للتوظيف، مع العلم أنهم لم يكونوا متعاونين مع وزارة العمل حتى جاءت تحركات وزير العمل شخصياً، فساهم ذلك في قبول أوراقنا ولكن بدون فائدة تذكر لأنهم يأخذوا الأوراق ولا يردون علينا لشهور عديدة» وأضاف كاشفاً بعض المخالفات التي تقوم بها الوزارة» لا تقوم الوزارة بنشر إعلان طلب وظائف في الصحف المحلية وأسئال ما هو مصيرنا وهل خريجي الثانوية العامة أفضل منا؟»

وعندما وجهنا بعض الأسئلة لزميله (أ.م) أحد خريجي الخدمة الاجتماعية أيضاً قال «اجتمعنا مع النائب الدكتور عبد علي محمد والنائب الشيخ حمزة الديري وبحثنا معنا الوضع» وأضاف «بخصوص التنمية في بادئ الأمر رفضوا استلام أوراقنا بعد ذلك بفترة تم استلامها مع أنه حتى الآن مضت ٤ شهور على تقديمنا للأوراق إلا أن الوزارة لم ترد علينا» وانتقد (أ.م) تصريحات وزير التربية بشدة قائلاً «بعد تطبيق نظام زيادة عدد المرشدين الاجتماعيين لعدد الطلبة لم يتم لحد الآن توظيف أي عاطل من خريجي الخدمة، فهل التوجه جاء كحبر على ورق» وأضاف